

المصدر :

التاريخ :

خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي

١١ مليار دولار احتياجات البنية الأساسية في الضفة الغربية وغزة

«الاقتصادية» من عمان

وتسعى القيادات الفلسطينية، وتساندها في ذلك منظمات دولية، متخصصة إلى رفع معدلات التشغيل خلال الفترة الانتقالية، حيث يعاني الفلسطينيون بطالة تزيد على ٥٠ في المائة، خاصة بعد قرار الإغلاق الإسرائيلي منذ أكثر من ستة أشهر، ويتوقع أن تشهد مناطق الضفة والقطاع طلبا شديدا على العقارات السكنية والاستثمارية لمواجهة الحاجات الأساسية.

وتتوقع الدوائر الاقتصادية الفلسطينية، الفلسطينية والإسرائيلية زيادة، بل قفزة كبيرة في عدد السياح إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة مع حلول السلام لأسباب دينية وترفيهية وتاريخية، الأمر الذي يعلق عليه الفلسطينيون

أملا كبيرة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني المنهكة

وقدرة مصادر مطلعة، الرقعة الجغرافية التي

يتفاوض عليها الفلسطينيون والإسرائيليون، في إطار اتفاق «غزة - أريحا» بـ ٧٠٠ كيلو متر مربع، منها ٣٠٠ كيلو متر مربع في أريحا والمناطق المجاورة، وأكثر من ٤٠ كيلو متر مربع مساحة غزة، التي تمتد نحو ٤٠ كيلو مترا على شاطئ المتوسط ويحرص الإسرائيليون على الاحتفاظ بالمستوطنات القائمة ضمن هذه المناطق، إلى جانب استمرار السيطرة على جسر العبور إلى الأردن.

ولا يخفي الإسرائيليون قناعتهم بضرورة تفكيك هذه المستوطنات في نهاية المطاف، على غرار مستوطنات سيناء، رغم المعارضة الشديدة التي تجتاح المتطرفين الإسرائيليين، حيث بدأت بوادر عدم رغبة في الإقبال على الاستيطان في المستوطنات.

ويشار إلى انحسار الدور الأردني في تنفيذ مشروعات البنية التحتية المستقبلية في الضفة والقطاع، وهو ما يزعج السلطات الأردنية، حيث كانت تطمح إلى دور أكبر ينعكس إيجابا على أداء الاقتصاد الأردني.

قدرت مصادر اقتصادية فلسطينية رفيعة، الحاجات التمويلية خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي بـ ١١ مليار دولار، لإنشاء البنية التحتية لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، لإيجاد أرضية مناسبة ومناخ ملائم لمواجهة حاجات المواطنين، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من التعامل بكفاءة مع اقتصادات الدول المجاورة، والعالم الخارجي.

وأوضحت المصادر لـ «الاقتصادية»، أن المبالغ المقدرة، وفق خطة شاملة، أعدها البنك الدولي، والبالغة نحو ٤.٣ مليار دولار، لا تفي بالغرض، خاصة وأن الاقتصادات الفلسطينية تعرضت خلال الـ ٢٦ عاما الماضية لتخريب وتشويه من قبل الجانب الإسرائيلي، وأكدوا أن الحاجة ماسة لمساعدات عاجلة لمواجهة متطلبات المرحلة المقبلة.

تقديرات البنك الدولي ٤.٣ مليار دولار ليست كافية لإصلاح الاقتصاد الفلسطيني الذي تعرض منذ ٢٦ عاما للتخريب

وحسب خطة البنك الدولي، التي تستغرق بين سبع

إلى عشر سنوات، سيتم إنفاق حكومي مقداره ٤.٣ مليار دولار، تخصص في الأساس لاستثمارات طويلة الأمد، في مجال البنية التحتية، مثل الطرق، الطاقة، التعليم، الصحة والاتصالات، ولا تشمل الخطة مشروعات البنية التحتية في ميناء غزة شبه المغلق منذ عام ١٩٦٧، وتقدر تكاليف تشغيله بحوالي نصف مليار دولار، إلى جانب تكاليف بناء مطار يخدم القطاع وتوسيع مطار قلنديا، ومشروعات أخرى يرى الفلسطينيون ضرورة إنجازها.

ويدعم حاجات الفلسطينيين التمويلية توقعات ارتفاع التعداد السكاني لمناطق الحكم الذاتي التي ستفرض على دولة فلسطينية في الضفة والقطاع مستقبلا، حسب مصادر فلسطينية، حيث ينتظر أن يتراوح بين أربعة إلى خمسة ملايين نسمة بحلول عام ٢٠١٢، حسب مصادر متخصصة محايدة، ويبلغ سكان قطاع غزة حوالي مليوني نسمة.

ويذكر أن الفلسطينيين توقعات ارتفاع التعداد السكاني لمناطق الحكم الذاتي التي ستفرض على دولة فلسطينية في الضفة والقطاع مستقبلا، حسب مصادر فلسطينية، حيث ينتظر أن يتراوح بين أربعة إلى خمسة ملايين نسمة بحلول عام ٢٠١٢، حسب مصادر متخصصة محايدة، ويبلغ سكان قطاع غزة حوالي مليوني نسمة.